

موت وخراب ديار!

الجمعة ٧ يناير ٢٠٢٢

يؤكد خبراء النقل أن عدد ضحايا حوادث الطرق في مصر يعد من أعلى المعدلات العالمية، وأن حوادث سيارات النقل والشبورة وراء زيادة معدلات القتل، وأن اشتراك سيارات النقل مع الملاك في الطرق من أسباب وقوع ٤٠% من الحوادث.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن عدد الوفيات نتيجة حوادث الطرق سجل تراجعاً ملحوظاً بمصر خلال عام ٢٠٢٠، والمؤكد أن السبب في ذلك يعود إلى النهضة الكبيرة التي شهدتها الطرق في مصر خلال السنوات القليلة الأخيرة، والتي قفزت بترتيب مصر مراكز عديدة في مؤشر جودة الطرق على مستوى العالم، وقد بلغ عدد حالات الوفيات نحو ٦١٦٤ متوفياً، بينما كانت ٦٧٢٢ متوفياً في عام ٢٠١٩، بنسبة تراجع بلغت نحو ٨.٣%.

وكشفت بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن عدد حوادث الطرق خلال عام ٢٠٢٠ بلغ نحو ٥٦ ألفاً و٧٨٩ حادثاً، مقابل ٧٩ ألفاً و٩٠٤ حوادث عام ٢٠١٩ متراجعة بنسبة ٢٨.٩%، وأن التكلفة الاقتصادية لحوادث الطرق في مصر بلغت ٢٨.٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧، وهي القيمة المقدرة للحد الأدنى لتلك التكلفة، بانخفاض نحو ٠.٢ مليار جنيه عن عام ٢٠١٤، بنسبة تراجع بلغت ٠.٧%.

كما أوضح الجهاز في دراسة له حول «التكلفة الاقتصادية لحوادث الطرق في مصر عام ٢٠١٧» أن التكلفة الكلية المقدرة للوفيات والتي بلغ عددها ٣٧٤٧ حالة وفاة بلغت حوالى ٢٢.١ مليار جنيه، فيما بلغت التكلفة المقدرة للإصابات (١٣٩٩٨ حالة إصابة) حوالى ٤.٧ مليار جنيه، هذا بالإضافة إلى التعويضات المسددة من شركات التأمين والبالغة ٢.١ مليار جنيه.

هذه الإحصائيات توضح فداحة خسائر حوادث الطرق في مصر، سواء على جانب العنصر البشري، وهو الأغلى والأكثر إيلاماً، أو على الجانب الاقتصادي، ولذلك فإن مصر تحتاج إلى تطبيق عقوبات قانون المرور بكل صرامة على المخالفين، لتكون رادعاً لكل من تسول له نفسه مخالفة القانون، فسيارات النقل لا تلتزم بالسير في الحارات المخصصة لها أو بالسرعات المقررة لها على الطرق، خاصة الطرق السريعة، كما لا يلتزم عدد كبير من قائدي السيارات الملاك بالسير طبقاً للسرعات المقررة أو حتى الالتزام بالحارة المرورية، بخلاف المواقع العشوائية لسيارات الميكروباس أعلى المحاور المرورية، أو في الشوارع ومطالع ومنازل الكباري، بخلاف الوقوف المفاجئ لها هي وسيارات التاكسي دون إشارات تنبيه للسيارات التي تسير خلفه